

أثر صدارة العامل في رتبة المعمول: "دراسة تأصيلية في النحو العربي وتطبيقاتها في النص القرآني"

أ.م.د. فاطمة عبد الحسين صيهود

العراق، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات

[fatimaha.alkhafaji@uokufa.edu.iq](mailto:fatimaha.alkhafaji@uokufa.edu.iq)

ملخص البحث:

عنوان البحث أثر صدارة العامل في رتبة المعمول: (دراسة تأصيلية في النحو العربي وتطبيقاتها في النص القرآني). فكرة البحث ومشكلته: يتناول هذا البحث إحدى أدق مسائل الرتبة في الجملة العربية، وهي "تقديم المعمول على عامله"، محاولاً الإجابة على الإشكالية المتمثلة في تباين أحكام النحويين بين المنع والجواز في تركيبات متشابهة ظاهرياً، ومختلفة جوهرياً من حيث قوة العامل أو حقه في الصدارة. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحرير الخلاف النحوي في تقديم معمول خبر (ليس) عليها، والوقوف على حجج المجيزين والمانعين، و استقصاء أثر (حق الصدارة) في منع تقديم المعمول، منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع آراء المدرستين البصرية والكوفية، ومناقشة العلل النحوية التي أوردها كبار النحويين المتقدمين والمتأخرين. أما أبرز النتائج التي توصل إليها البحث هي أنّ قوة الفعلية والجمود هما المعياران الأساسيان في تحديد رتبة المعمول؛ فبقدر حظّ الفعل من التصرف والعمل، تنتسج رتبة معموله، وأنّ حق الصدارة (القسم، الموصولات، الأدوات الناسخة) يعمل كحاجز رتبي يمنع المعمول من التقدم، صيانةً لبنية الجملة من الانقسام، وأنّ المعمول الجملة يفتقر إلى مرونة المعمول المفرد في التقديم، نظراً لثقله التركيبي وما قد يؤدي إليه من لبس في المعنى، وأن المانعين لم يقفوا عاجزين أمام النصوص التي توهم التقديم، بل وضعوا مخارج لها منها تقديم المعمول لا يوجب تقديم العامل كما في "أما زيداً فاضرب"، وهو مخرج قياسي، ومنها التقدير، فتقدير فعل محذوف يعمل في المعمول المقدم، ليتحرر من ضعف الفعل الجامد، وهنا المخرج اضماري.

الكلمات المفتاحية: صدارة، العامل، رتبة، المعمول، تأصيلية.

### The Effect of the Subject's Position on the Case of the Object: "A Fundamental Study in Arabic Grammar and its Applications in the Qur'anic Text"

Assistant Professor Dr Fatima Abdul-Hussein Sayhood,  
Iraq, University of Kufa, Faculty of Education for Girls

#### Abstract:

Research Concept and Problem: This research addresses one of the most subtle issues of word order in the Arabic sentence, namely 'the placement of the object before its subject', seeking to resolve the problem posed by the divergence of grammarians' rulings between prohibition and permissibility in constructions that are superficially similar but fundamentally different in terms of the strength of the subject or its right to precedence. Research Objectives: The study aims to resolve the grammatical disagreement regarding the fronting of the object of the predicate "is not" (lays), to examine the arguments of those who permit and those who prohibit it, and to investigate the impact of the "right of precedence" on the prohibition of object fronting. Research Methodology: The study adopted a descriptive-analytical approach, tracing the views of the Basra and Kufa schools and discussing the grammatical reasons cited by leading grammarians of

both earlier and later periods. The most significant findings of the research are that the strength of the verb and its static nature are the primary criteria for determining the rank of the object; the greater the verb's capacity for action, the higher the rank of its object. Furthermore, the 'right of precedence'—comprising the subject, conjunctions, substitute particles acts as a rank barrier preventing the object from advancing, thereby preserving the sentence structure from fragmentation; and that the sentence object lacks the flexibility of the single object in terms of placement, due to its syntactic weight and the potential ambiguity this may cause; and that the objectors were not powerless in the face of texts that appear to place the object first, but rather devised solutions for them, including the advancement of the object without requiring the advancement of the subject, 'as in "As for Zayd, strike him",' which is a standard solution; and including ellipsis, whereby an omitted verb functions in the advanced object to free it from the weakness of the static verb, and here the solution is ellipsis .

**Keywords:** precedence, agent, order, object, derivational.

### المقدمة:

الحمد لله الذي جعل العربية لساناً قويمًا، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، واله الطيبين الأظهار أما بعد:

تُعد الجملة الفعلية والاسمية في العربية بنيةً مرنة تخضع لنظام دقيق من (الرتبة)؛ إذ يتقدم ما حقه التقديم، ويتأخر ما اقتضى السياق تأخيره، وتمثل هذه الظاهرة خروجاً مقصوداً عن الرتبة الأصلية للجملة الفعلية والاسمية، ففي الجملة الفعلية يأتي تقديم المفعول به على فعله في طليعة هذه الظواهر؛ إذ لا يقتصر أثره على الجانب الإعرابي فحسب، بل يمتد ليشكل ركيزة في علم المعاني وأساليب البيان، وقد قسم النحاة والبلاغيون هذا التقديم إلى مسارين رئيسين:

المسار المعياري "التقديم الوجوبي": وهو الذي تفرضه القوانين النحوية، إذ يتقدم المفعول به لاستيفاء حق الصدارة في الكلام كما في أسماء الاستفهام والشرط، أو لمنع اللبس الدلالي واللفظي كما في الضمائر المنفصلة وأدوات الحصر، في هذا الموضوع، يصبح التقديم ضرورة لغوية لصحة التركيب.

إن دراسة تقديم المفعول به على فعله في النص القرآني تكشف عن إعجاز النظم؛ إذ يقترن الحكم النحوي بالعلة البلاغية لخدمة السياق العام، مما يجعل من تغيير الرتبة أداة حيوية لتعميق المعنى وإبراز المقاصد الشرعية واللغوية.

وتبرز أيضاً (ليس) كواحدة من أهم النواسخ التي أثارت جدلاً واسعاً بين النحويين؛ نظراً لخصوصيتها الصرفية بوصفها فعلاً جامداً، وخصوصيتها الدلالية في نفي الحال.

ومن أكثر المسائل التي تشعبت فيها الآراء، واختلقت حولها المدارس النحوية، هي مسألة ترتيب الخبر مع (ليس) وهي مسألة لا تتوقف عند حدود الشكل الإعرابي، بل تمتد لتلمس جوهر القياس النحوي ومدى إلحاق (ليس) بأخواتها من الأفعال المتصرفة كـ (كان)، أو مشابقتها بالحروف كـ (ما) النافية.

و تنبثق مشكلة البحث من تساؤلات جوهرية منها: إلى أي مدى تستطيع الرتبة الإعرابية للمعمول أن تتجاوز القيود التركيبية للعوامل ذات الصدارة؟ فبينما يمثل تقديم المفعول به قمة البيان العربي، نجد أن

قواعد الصدارة في (الشرط) وضعف العمل في (أسماء الأفعال) يقفان حائلاً دون هذا التقديم، مما يخلق فجوة بين الممارسة البلاغية والتقعيد النحوي، تستوجب التحليل والموازنة بين آراء المدارس النحوية.

و هل تسمح بنية (ليس) بخروج خبرها عن رتبته الأصلية؟ وما هي الضوابط التي تحكم هذا التقديم؟ وهل كان للخلاف بين البصريين والكوفيين أثر في توجيه الشواهد القرآنية والشعرية المتعلقة بهذا الباب؟

وتعد مسألة تقديم المعمول على عوامل الصدارة من أدق المسائل النحوية التي اصطدم فيها "الأصل الإعرابي بقواعد الصدارة"، وهي تمثل تحدياً لمنطق التركيب الجملي في العربية، فإذا كان الأصل في المعمول أن يتبع عامله، فإن هناك عوامل (أدوات) منحته اللغة حق (الصدر)، فلا يقدم عليها شيء من متعلقاتها.

ويهدف البحث بمنهجه الوصفي التحليلي إلى تأصيل أحكام التقديم، مفرقاً بين حالات الجواز والوجوب والمنع، معتمداً على أمات الكتب النحوية، ومستنيراً بالشواهد القرآنية والشعرية الفصيحة التي تُعد الحكم الأول والأخير في قضايا اللغة، وقد جاءت خطة البحث مقسمة إلى مقدمة وتمهيد تطرقنا فيه إلى معنى التقديم، والعامل والمعمول لغة واصطلاحاً، ومبحثين ضم الأول منهما: أولاً: تقديم المعمول على الفعل والاسم وشمل: أولاً. تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، ثانياً. تقديم معمول خبر (ليس) عليها، ثالثاً. تقديم التمييز على العامل فيه.

و ضم المبحث الثاني: تقديم المعمول على عوامل الصدارة و شمل: أولاً. تقديم المعمول في الاستفهام، ثانياً: تقديم المعمول في الشرط، ثالثاً: تقديم معمول جواب القسم، رابعاً. تقديم معمول اسم الفعل عليه، خامساً. تقديم معمول معمول أن عليها.

وتخلل هذه المباحث عرض تطبيقي لشواهد من الذكر الحكيم وكلام العرب، ومن ثم، نرجو أن يكون هذا الجهد لبنة في صرح الدراسات النحوية، ومحاولة لتقريب وجهات النظر في مسائل هي من الأدق في النحو العربي.

### التمهيد:

**التقديم لغةً:** "هو السبق والأولوية وما في معناهما، قال ابن فارس: القاف، والذال، والميم أصل صحيح يدل على سبق ورعف، ثم يفرع منه ما يقاربه: يقولون: القدم: خلاف الحدوث. ويقال: شيء قديم، إذا كان زمانه سالفاً. وأصله قولهم: مضى فلان قدماً: لم يعرج ولم يئنن" (1). جاء في اللسان: "ويقال: ضرب مُقَدَّم وَجْهَهُ، ومُقَدِّم العَيْنِ: مَا وَلِيَ الأنْفِ، بِكَسْرِ الدَّالِ، كَمَوْجَرِهَا مَا يَلِي الصُّدْعُ" (2).

■ **التقديم اصطلاحاً:** "هو أن تنقل الشيء عن حُكْمٍ إلى حُكْمٍ، وتجعل له باباً غير بابيه، وإعراباً غير إعرابه" (3).

■ **العامل والمعمول لغةً:** "العين والميم واللام أصلٌ واحدٌ صحيح، وهو عامٌّ في كلِّ فِعْلٍ يُفْعَلُ، والعمالة: أجر ما عُمِلَ، والمعاملة: مصدرٌ من قولك عاملته، وأنا أعامله معاملةً، والعملة: القوم يعملون بأيديهم ضروباً من العمل، حفراً، أو طياً أو نحوه" (4)، والمعمول هو ما وقعت عليه هذه المهنة أو هذا الفعل (5).

■ **العامل اصطلاحاً:** هو "ما أثر رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً في آخر الكلمة المعربة: من اسم، أو فعل، أو حرف نحو: مر بكر بغلام زيد ولم يضحك، والأصل فيه: أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يمتنع أن يكون له معمولات" (6).

وعرفه بعض المحدثين هو "ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" (7).

■ **المعمول اصطلاحاً:** هو "ما يتغيَّرُ آخرُهُ برفع، أو نصب، أو جزم، أو خفضٍ بتأثير العامل فيه" (8)، أو هو: "الكلمة التي تأثرت بالعامل وظهرت عليها الحركة الإعرابية" (9).

لقد عرج القدماء والمحدثون على هذا الموضوع، وتوسعوا في بيانه وإيضاحه، وأرجعوا سبب التقديم إلى إيلاء المتقدم العناية والاهتمام، يقول سيبويه (ت180هـ): "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم يبيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" (10).

وهذا ما أكده المحدثون؛ إذ إنَّ العدول عن الترتيب الأصلي للجملة - بتقديم ما أصله التأخير أو العكس- ليس محض صدفة أو عبثاً لغوياً، بل هو فنُّ تفرضه دلالات ومقاصد دقيقة يقتضيهما السياق والنظم، هذه الأساليب استقرت كقواعد راسخة في البناء اللغوي، لدرجة أننا لا ندرك قيمتها الجمالية والتعبيرية إلا حين يتم تجاوز النمط المعتاد لتحقيق غرض معنوي خاص (11).

"إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه نحو (يقوم زيدٌ)، فإن تقدم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب هذا التقديم، كما أن الأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم المسند إليه على الاسم، أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو: زيدٌ قائمٌ" (12).

### المبحث الأول: تقديم المفعول على الفعل والاسم وشمل:

أولاً. تقديم المفعول به على الفعل والفاعل: وجب تقديم المفعول به على عامله (الفعل والفاعل) في حالات محددة، تخرج فيها الجملة عن رتبها الأصلية لأسباب لفظية أو معنوية، ويكون ذلك في عدة مسائل (13):

• المسألة الأولى: ان يكون المفعول به مما له حق الصدارة، فإذا كان المفعول به من الألفاظ التي تقتضي تصدّر الكلام، وجب تقديمه لئلا يبطل حق الصدارة الذي تستحقه هذه الألفاظ ومنها:

- أسماء الاستفهام: مثل قوله تعالى: "فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفَرُونَ" (14)؛ فكلما (أي) مفعول به مقدم وجوباً للفعل (تُكْفَرُونَ) لأنه اسم استفهام.

- أسماء الشرط: منها ما ورد في قوله تعالى: "أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى" (15)؛ ف (أيأ) اسم شرط مفعول به مقدم وجوباً للفعل (تدعوا)، و (ما) هنا زائدة للتوكيد (صلة)، والفعل مجزوم باسم الشرط، فيكون المفعول به قد عمل في عامله من جهة الشرطية ومن جهة المفعولية (16).

- ان يكون المفعول (كم) الخبرية: وسميت خبرية لأنها لا تحتل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية، ومنها قولك: كَمْ عبيدٍ ملكت (17)، ومنها قوله تعالى: "وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ" (18)، الشاهد النحوي: (كَمْ) هنا اسم مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً للفعل (أهلكنا) (19)، ومنها قول الشاعر (20):

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلٌ عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ.

كَمْ : في البيت خبرية، تفيد التكثر، أي: كم مرة نالني منهم المعروف (21).

• المسألة الثانية: إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخر لوجب اتصاله، فلو أخرناه لتحول من ضمير منفصل إلى متصل (22)، ومنها ما ورد في قوله تعالى: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" (23)، لقد تقدم (إياك) ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً؛ إذ إن المعنى: نعبدك وحدك ولا نعبد غيرك (24).

المسألة الثالثة: وقوع المفعول به بعد (أمّا) واتصاله بالفاء الجزائية؛ إذ يجب التقديم إذا وقع عامل المفعول به بعد الفاء الواقعة في جواب (أمّا)، بشرط ألا يوجد للمكلف (العامل) مفعول آخر متقدم، وذلك في صورتين (25):

- (أمّا) الظاهرة: نحو قوله تعالى: "فَأَمَّا الْبَيْتِمْ فَلَا تَفْهَرُ" (26)؛ فكلما (البيتم) مفعول به مقدم وجوباً للفعل (تفهر) الذي وقع بعد الفاء الجزائية في جواب (أمّا).

- (أما المقدره: منها ما ورد في قوله تعالى: "وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ"<sup>(27)</sup>؛ والتقدير: "وأما وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ"<sup>(28)</sup>، ومنها أيضا قوله تعالى: "بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ"<sup>(29)</sup>.

ان العلة النحوية هنا هي إن العامل (الفعل: اعْبُدْ) قد اقترن ب (الفاء الجزائية) الواقعة في جواب (أما) المقدره، إذ أصل النظم في غير القرآن الكريم: (بَلِ أَمَّا اللَّهُ فَاعْبُدْ)، ولما كانت القاعدة النحوية تمنع اتصال (أما) بالفاء مباشرة، وجب الإتيان بفواصل بينهما، فصار المفعول به (الله) هو الفاصل الضروري<sup>(30)</sup>، و حذف (أما) وبقاء الفاء في قوله تعالى: "فَاعْبُدْ" هو دليل قاطع على إرادتها؛ لأن الفاء لا تدخل على فعل الأمر في هذا السياق إلا لمجازاة شرط مقدر، مما جعل تقديم المفعول به حتمياً لا اختيارياً؛ إذ يُكره في اللغة توالي (أما) و(الفاء) مباشرة، وإذا قيل قائل: إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، فكيف عمل الفعل في المفعول المتقدم؟ الجواب: المنع يكون حين تكون الفاء في مكانها الأصلي، أما هنا فالفاء خرجت عن مكانها - الذي هو قبل المفعول- لتتصل بالفعل، فبقي العمل قائماً لقوة الرابطة بين (أما) وجوابها<sup>(31)</sup>.

ثانياً: تقديم معمول خبر ليس عليها: "ان المقصود بتقديم معمول الخبر هو أن يتقدم المفعول به أو الجار والمجرور التابع للخبر على (ليس) نفسها، بينما يظل الخبر متأخراً، ومنها قولك: (أزيداً لست مثله) ، بنصب (زيداً) بفعل يفسره (ليس)"<sup>(32)</sup>.

و تُعد هذه المسألة من المسائل النحوية الدقيقة التي تتفرع عن قضية تقديم الخبر نفسه، وهي ترتبط بمدى قوة (ليس) كفعل في العمل، ولما كان القول في تقديم المعمول مبنياً على القول في تقديم الخبر، استوجب هنا التطرق الى الخلاف النحوي حول رتبة خبر (ليس) وتقديمه عليها، بوصفه مدخلاً لفهم اتساع العمل في معموله؛ إذ ان بعض النحويين اجاز التقديم ومنهم من منعه ذكر ابو علي الفارسي: "وفي تقديم خبر (ليس) على اسمها خلاف، فذهب أبو الحسن إلى جواز تقديم خبرها عليها وحكى أن الكوفيين لا يجيزونه"<sup>(33)</sup>.

و "ان الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين، والفراء، وتبعهم ابن برهان، والزمخشري، والشلوببي، وابن عصفور، وهم من المتأخرين الذي يؤيدون مذهب أهل البصرة غالباً"<sup>(34)</sup>.

وهذا ما أكده ابن يعيش: "وأما لئس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي فانهم يجيزون التقديم من ذلك ما قاله السيرافي: لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها"<sup>(35)</sup>.

وقد بنى كل من الفريقين رأيه على ما لديه من الأدلة وكان للمجيزين حجتان:

الأولى: كانت من القرآن والشعر العربي فمن القرآن قوله تعالى: "أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ"<sup>(36)</sup>، - وبحسب رأيهم - "هنا قدم (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) وهو معمول خبر ليس، وعللوا هذا التقديم بان المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل"<sup>(37)</sup>.

وهنا يكون اعراب الآية على رأي المجيزين: "(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) نصب على الظرف وهو معمول لـ (خبر ليس) واسمها مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفها (خبر ليس)"<sup>(38)</sup>.

ومن الشعر قول الشاعر<sup>(39)</sup>:

فيا بى فما يزداد إلا لاجاجةً وكنت أبيعاً في الخفا لست أقدم

و ذهب ابو علي الى جواز التقديم معللاً ذلك بقوله: "ومن الدليل على جواز تقديمه أن العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فعل، ومُشبه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشبهاً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه، فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها"<sup>(40)</sup>.



وايده العكبري في الآية نفسها "ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ : يَوْمَ ظَرَفُ لـ (مَصْرُوفًا); أَي لَا يُصْرَفُ عَنْهُمْ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا"<sup>(41)</sup>.

**الثانية:** "أنهم قاسوا (ليس) بغيرها من الأفعال؛ إذ عدها سببويه فعلاً بقوله: لأن ليس فعلاً"<sup>(42)</sup>، ودليل ذلك اتصال الضمير بها "تقول: لست، ولست، وليسوا، وعبء الله ليس ذاهباً، فتبني على المبتدأ وتضمير فيه"<sup>(43)</sup>، فضلاً عن "تفسيرها للفعل في مثل: أزيداً لست مثله، فزيداً منصوب بإضمار فعل دل عليه (ليس)، كأنه قال: أخالفت زيداً لست مثله، فلو لا أنها فعل لما فسرت فعلاً"<sup>(44)</sup>

ورد الكوفيون رأي البصريين بدليلين :

- **الأول:** "أنهم حاجوهم بأرائهم ، فعند البصريين لا يجوز التقديم في (عسى) وفعل التعجب نعم و بئس بجامع عدم التصرف وكذلك في (ما) النافية العاملة عمل (ليس)، فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها، ولا عليها، فهذا أيضاً لا يجوز في (ليس)، معتمدين في رأيهم هذا على القياس"<sup>(45)</sup>، "وانتهوا الى ان (ليس) اما حرف نفي ، ك (ما) فلا يقولون: (ليس قائماً زيداً)، و لا (قائماً ليس زيداً)"<sup>(46)</sup>، أو فعل جامد قوي الشبه بالحرف<sup>(47)</sup>، "والمعنى هنا ان (ليس) فعل ماضٍ جامد، يلزم صورة واحدة (صورة الماضي) مثل (عسى) و (نعم) و (بئس) فلا يأتي منه مضارع أو أمر، وقيل تشبه الحروف (أدوات النفي والوصل) لأنها تؤدي معنى مستقلاً عن الزمان والحدث، المُعتبرين في الأفعال، فلزمت واحدة في التعبير، فهي لا تقبل التحول من صورة إلى صورة، وشبهها القوي بالحروف هو انها تعمل عمل إن، فتتصب الاسم وترفع الخبر، وتؤدي معنى النفي (الذي هو من وظائف الحروف) دون أن تتصرف"<sup>(48)</sup>.

و كان ابو البركات (ت 577 هـ) في هذه المسألة من المانعين لهذا التقديم وذلك بقوله: "وعلى هذا تخرج نعم، وبئس، وفعل التعجب وعسى، حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها، أما (نعم، وبئس) فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام، بخلاف (ليس) فنقصتاً عن رتبته، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل، وإنما يضم في، ولا تلحقه أيضاً تاء التأنيث، بخلاف (ليس) فنقص عن رتبته"<sup>(49)</sup>.

"ويرى ابن هشام (ت 761 هـ) أن المسألة تعتمد على (رتبة الخبر) نفسه، إذا قيل بمنع تقديم الخبر: فإنه يمتنع تقديم معموله من باب أولى، إذا قيل بجواز تقديم الخبر، فهو لا يجوز تقديم معموله، فهو من المانعين، وذلك لضعف العامل لامتناع تصرفه"<sup>(50)</sup>.

- **الثاني:** اعتمد المانعون على الدليل السماعي، فانه لم يرد على لسان العرب تقدم خبرها عليها وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، وذلك عند استدلالهم بالآية المذكورة، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، وبهذا يكون اعراب الآية على رأي الكوفيين ان "العامل فيه محذوف دل عليه الكلام ؛ أي لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم؛ واسم ليس مضمرة فيها؛ أي ليس العذاب مصروفاً"<sup>(51)</sup>.

ان قاعدة "تقدم المعمول يؤذن بتقديم العامل" قد ردت بدليلين:

أولهما: "يستند القائلون بجواز تقديم معمول الخبر على (ليس) إلى قاعدة استقلال المعمول عن عامله في الموقع الإعرابي؛ إذ قد يقع المعمول في مواضع يمتنع على العامل حلولها، ويُستدل على ذلك بشواهد لغوية مضطربة، منها تقديم المفعول به بعد (أما) كما في قولنا: أما زيداً فاضرب، وتقديمه على أدوات النفي والجزم كقولنا: (عمرأ لا تهن) و (حقك لن أضيع) ففي هذه المواضع، جاز للمعمول التصدر رغم أن الفعل يمتنع تقديمه على (أما) أو (لا) و (لن)، وبناءً على هذا القياس، فإن تقدم معمول خبر (ليس) عليها لا يستلزم بالضرورة جواز تقديم الخبر ذاته"<sup>(52)</sup>.

ومع ذلك يظل وقوع هذا التقديم في لسان العرب محصوراً في دائرة القلة، مما يمنع الحكم عليه بالاطراد أو القياس العام. وما زاد من خصوصية هذه القلة أن المعمولات الواردة غالباً ما تكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ وهما مما جرت عادة العرب في التوسع فيهما ومنحهما حرية في الحركة والتموضع لا تتوفر لغيرهما من الفضلات، لقدرتهما على الاستقرار حيث لا يستقر عاملهما<sup>(53)</sup>.

"إن التوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ (في) والإضافة والإسناد إليه، ويمنع من هذا التوسع على الأصح تعدي الفعل إلى ثلاثة"<sup>(54)</sup>، وان من ضروب التوسع<sup>(55)</sup>:

– إقامة الظرف المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه كقوله تعالى: "اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ"<sup>(56)</sup>، وقوله تعالى: "إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا"<sup>(57)</sup>.

– إقامة الظرف المتصرف مقام المفعول الموقع به الحدث كقول سيبويه: "هذه المصادرُ التي عَمِلَتْ فِيهَا أفعالُها إنما يُسألُ عن هذا المعنى، ولكنه يتسبغ ويخزلُ الذي يقع به الفعلُ اختصاراً واتساعاً...ومن ذلك: سير عليه خَرَجَتان، وصيدٌ عليه مرتان، وليس ذلك بأبعدَ من قولك: وُلِدَ له ستون عاماً"<sup>(58)</sup>، وكقول الشاعر<sup>(59)</sup>:

أما النَّهَارُ فِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاحِ

وهنا يُعامل الظرف معاملة الاسم الصريح فيُضاف إليه المصدر، ويكون ذلك على وجهين إعرابين:

الاعراب الأول: "إضافة المصدر إلى فاعله الذي هو الظرف في الأصل"<sup>(60)</sup>، كقوله تعالى: "بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا"<sup>(61)</sup>، "إِذْ أُضِيفَ الْمَصْدَرُ (مَكْرُ) إِلَى الظرف (اللَّيْلِ) وَالتقدير هنا أي: مَكْرُ اللَّيْلِ فـ (اللَّيْلِ) هو الفاعل"<sup>(62)</sup>، فمن الأول قول الشاعر<sup>(63)</sup>:

تَرَى النَّوْرَ فِيهَا مُدْجِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسائِرَةَ بَادِ إِلَى الشَّمْسِ أَكْنَعُ

والشاهد فيه: "إضافة (مُدْجِلَ) وهو اسم فاعل إلى (الظِّلِّ)، ونصب (رَأْسَ) به على الاتساع في الظرف، وكان الوجه أن يقول: مدخل رأسه الظل؛ لأن الرأس هو الداخل في الظل، والظل هو المدخل فيه، فأضيف إليه اسم الفاعل على طريق الفاعلية"<sup>(64)</sup>.

والاعراب الثاني: عكسه، نحو: "أعجبنى شربُ العسلِ زيذ"<sup>(65)</sup>.

ومن إضافته إليه على تقديره مفعولاً به قوله تعالى: "لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَأَوْوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"<sup>(66)</sup>، "وجه الاستشهاد ان المصدر: كلمة (تَرَبُّصُ) وهي مصدر الفعل (تَرَبَّصَ) والمضاف إليه: كلمة (أَرْبَعَةَ) وهي في الأصل ظرف زمان (أو مفعول فيه)، وقد أُضِيفَ الْمَصْدَرُ هنا إلى ما هو (مفعول به في المعنى) باعتبار الظرف متوسعاً فيه، إذ إن أصل الكلام قبل الإضافة: (أن يتربصوا أربعة أشهر)، فلما أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إلى الظرف (أربعة)، جُرَّ الظرف لفظاً بالإضافة، وصار يُعامل معاملة المفعول به الذي أُضِيفَ إليه مصدره"<sup>(67)</sup>، ومما استشهد به قول الشاعر<sup>(68)</sup>:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الْأَبَارِيقِ

الشاهد: قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ، فإن "الْقَوَاقِيزِ مخفوضة في اللفظ، مرفوعة في المعنى، ويروى: قرع القواقيز أفواه الأباريق على أن يكون القواقيز هي المفعولة في المعنى، و(الأفواه) هي الفاعلة؛ لأن من قرعك فقد ترعته، فيكون إضافة المصدر هنا إلى المفعول"<sup>(69)</sup>.

ثانيهما: أن هذه القاعدة غير مطرده، ويمكن ردها بقوله تعالى: "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ"<sup>(70)</sup>، "(الْيَتِيمَ) مفعول به مقدم للفعل (تَقْهَرْ)، و (السَّائِلَ) مفعول به للفعل (تَنْهَرْ) فهنا تقدم المعمول ولم يتقدم العامل"<sup>(71)</sup>.

وعند سيبويه – وهو مذهب البصريين أيضاً- "اهمال عمل (ليس) إذا انتقض نفيها بـ (إلا) نحو: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، و(ليس خَلَقَ اللهُ أشعُرُ منه)، وهو هنا اجري (ليس) مجرى (ما) فيرى أن (ليس) تشبه (ما) النافية في المعنى، وكما أن (ما) يبطل عملها إذا انتقض نفيها بـ (إلا)، فنقول: ما الطيبُ إلا المسكُ (بالرفع)، فإن (ليس) عند سيبويه يجوز فيها أن يبطل عملها في الخبر إذا وُجِدَتْ (إلا)، فيعود الخبر إلى أصله مرفوعاً"<sup>(72)</sup>.

بينما "يرى الكوفيون والمبرد في هذه المسألة التي تسمى بـ (المسألة المسكية) وجوب النصب في الخبر، فتكون الجملة عندهم: (ليس الطيب إلا المسك)، وحجتهم في ذلك هو قوة الفعل (ليس) فهو أصل في العمل، فلا يبطل عملها بانتقاض النفي بـ (إلا)، وهذه القوة في الفعل تجعلهم يرفضون تشبيهها بـ (ما النافية الحجازية)؛ لأنها حرف يضعف عمله بالشروط، وبهذا يكون اعرابهم لـ (الطيب) اسم ليس مرفوع وعلامة رفع الضمة و (المسك) هو النصب؛ لكونها خبر (ليس) و(إلا) اداة حصر ملغاة لا تؤثر على عملها"<sup>(73)</sup>.

وهذا ما أشار اليه الدكتور السامرائي: هو "أن جملة (ليس الطيب إلا المسك) بنصب (المسك) في لغة الحجاز، يختلف معناها عن جملة (ليس الطيب إلا المسك) برفع (المسك) في لغة تميم، فإن (ليس) إذا انتقض خبرها بالا يبقى عملها عند الحجازيين ويهملها بنو تميم"<sup>(74)</sup>

ومما يدل على قوة الأفعال هو اتفاق جمهور النحويين من البصريين والكوفيين على "أن (الفعل) أقوى من (الحرف) في العمل الإعرابي؛ لأنه الأصل في العمل دون الحاجة الى شروط معقدة، بينما نجد ان الحرف (ما، ان) لا تعمل إلا إذا شابته الفعل في أمور معينة، فهي فرع عن الفعل في العمل"<sup>(75)</sup>.

لقد اجمعت المدارس النحوية على أن الفعل هو (أصل العوامل)، ومن مظاهر هذه القوة أن عمله لا يتأثر بتغير الرتبة أو دخول العوارض، بخلاف الحروف التي تعمل بالشبه، ويمكن تلخيص ذلك بالآتي:

#### 1. استقلالية الفعل وعدم تأثره بالفاصل:

يعمل الفعل في معمولاته بقوة ذاتية، ولا يبطل هذا العمل إذا تقدم المعمول أو فصل بينه وبين الفعل فاصل، "وهو ما أكده سيبويه في كتابه؛ إذ عقد باباً لبيان عمل الأفعال وقوتها وتصرفها في الكلام اسماء (بابُ الفاعل الذي لم يتعدّه فعْله إلى مفعول) و (بابُ الفاعل الذي تعدّاه فعْله إلى مفعول)"<sup>(76)</sup>.

#### 2. صمود العمل عند تقدم الخبر أو انتقاض النفي:

الأفعال الناسخة "مثل كان وأخواتها تظل عاملة حتى لو تقدم خبرها على اسمها، بينما الحروف (مثل ما الحجازية) يبطل عملها عند أدنى تغيير في الترتيب (التقديم والتأخير) أو عند دخول (إلا) في انتقاض النفي"<sup>(77)</sup>.

#### 3. علة الضعف في الحرف مقابل قوة الفعل:

الحرف فرع في العمل عن الفعل، والقاعدة النحوية تنص على "أن (الفرع لا يقوى قوة الأصل)؛ لذا فالحرف يحتاج إلى شروط قاسية (كعدم الفاصل وعدم نقض النفي) ليؤدي عمله"<sup>(78)</sup>، وقد أفرد له ابن جني باباً اسماء تخصيص العلل"<sup>(79)</sup>.

#### ثالثاً. تقديم التمييز على العامل فيه:

"ذهب الجمهور إلى منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً، سواء كان هذا العامل فعلاً متصرفاً كقولنا: (طاب زيدٌ نفساً)، أو كان اسماً جامداً غير متصرف كقولنا: عشرون درهماً، بينما جوز الكوفيون و أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد وابن مالك التقديم بشرط ان يكون متصرفاً"<sup>(80)</sup>، واحتجوا بقول الشاعر المخبل السعدي<sup>(81)</sup>:

أَتَهَجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَ مَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ .

الشاهد: "(نفساً) فإنه تمييز عن قوله: (تَطِيبُ) وتقدم عليه، والقياس: تطيب نفساً والجمهور قال: إنه ضرورة فلا يقاس عليه"<sup>(82)</sup>.

قال ابن مالك: "ولا يمنع تقديم المميّز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد، ويمتنع إن لم يكنه بإجماع، وقد يستباح في الضرورة"<sup>(83)</sup>

واحتج كل من الكسائي والمازني والمبرد بجواز تقديم التمييز، معتمدين على كثرة المروي من الشعر العربي كدليل سماعي، وعلى القياس النحوي كدليل عقلي؛ إذ ألحقوا التمييز بسائر الفضلات المنصوبة بعامل متصرف، مؤكدين صحة وروده في النثر والشعر العربي الأصيل<sup>(84)</sup>، منها ما قاله الشاعر<sup>(85)</sup>:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْأَهْلِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذْمَمًا،

والبيت شاهد على تقدم التمييز (عَيْنًا) على عامله المتصرف<sup>(86)</sup>، وكقول الشاعر<sup>(87)</sup>:

وواردة كأنها عصبُ القَطَا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبًا

رددتُ بمثلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبًا،

الشاهد فيه هو تقديم: "ماء) التمييز، على عامله (تحلب)"<sup>(88)</sup>

وكقول الشاعر<sup>(89)</sup>:

صَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا انْ عَوَيْتُ وَشَيْبًا رَاسِيَا اشْتَعَلَا،

الشاهد فيه هو تقديم شيبًا: "التمييز على عامله (اشتعل)"<sup>(90)</sup>.

ومثله قول الشاعر<sup>(91)</sup>:

وَأَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسِ عِنْدَ التَّعَسْرِ مِنْ يُسْرِ،

الشاهد فيه هو "تقديم التمييز ذرعًا (على عامله) أَضِيقُ"<sup>(92)</sup>، و بعد كل هذا الاستشهاد، فهل يعقل ان تحمل كل هذه الابيات على الضرورة أو الشواذ؟

### المبحث الثاني:

تقديم المعمول على عوامل الصدارة (الاستفهام، الشرط، القسم، أسماء الأفعال، أن)

أولاً . تقديم المعمول في الاستفهام:

ان من الواجب تقديم المفعول على الفعل والفاعل إذا كان المفعول به من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام، ونعني بها الأسماء التي لا يجوز أن يسبقها عاملها، مثل أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، و(كم) الخبرية، ومن ذلك ما ورد في القرآن قوله تعالى: "فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ"<sup>(93)</sup>.

الشاهد: (أَيُّ) اسم استفهام مفعول به مقدم وجوباً، للفعل (تنكرون) ومنها ما جاء قوله تعالى: "مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي"<sup>(94)</sup>، والشاهد: (مَنْ) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً<sup>(95)</sup>. ومنه ما ورد في قوله تعالى: "فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ"<sup>(96)</sup>، " (فأي) مفعول مقدم لـ (تنكرون)"<sup>(97)</sup>.

ثانياً: تقديم المعمول في الشرط، ويشمل:

1. تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط .

"الأداة الشرط صدر الكلام كأداة الاستفهام وما النافية، وهذا مذهب البصريين، فلا يجوز عندهم تقديم شيء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على الأداة، فإن تقدم عليها شبيهه بالجواب معنى، فهو دليل عليه، وليس إياه"<sup>(98)</sup>.

بينما ذهب الكوفيون ومنهم الفراء وبعض البصريين ومنه المبرد والأخفش إلى خلاف ذلك، فجوزوا ان تكون (أكرمك) جواباً للشرط في قولنا: أكرمك إن جنتني ونورد هنا ما قاله المبرد: "فإن قلت: أكرمك إذا جنتني: و(أكرمك) في موضع الجواب، كما تقول في حروف الجزاء: أكرمك إن جنتني"<sup>(99)</sup>. "ومن الكوفيين الفراء بقوله تقول: أتيتك أن تأتيني"<sup>(100)</sup>، وورد في القرآن الكريم بالصور الآتية:

2. تقديم المفعول به على أداة الشرط (أينما): ومنها ما ورد في قوله تعالى: "مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا نُفُؤُوا أُخَذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا"<sup>(101)</sup>، فالشاهد هنا هو تقديم (مَلْعُونِينَ) على (أَيْنَمَا)، إلا ان الزمخشري لا يرى ذلك فيقوله:

"ولا يصح أن ينتصب عن أخذوا لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها وقيل في قليلاً هو منصوب على الحال أيضاً ومعناه لا يجاورونك إلا أقلاء أدلاء ملعونين"<sup>(102)</sup>.  
ومن المحدثين من يوافق رأي البصريين وذلك عند اعرابه لهذه الآية بقوله: "وأينما اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية وهو متعلق بأخذوا أي بجوابه وثقفوا فعل ماض مبني للمجهول وهو في محل جزم فعل الشرط وأخذوا فعل ماض مبني للمجهول أيضاً وهو جواب الشرط وقتلوا فعل ماض مبني للمجهول وتقتيلاً مفعول مطلق"<sup>(103)</sup>.

### 3. تقديم المفعول به على (ما) الموصولة: ومنها ما ورد في قوله تعالى:

"أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى"<sup>(104)</sup>، ف (أيا) اسم شرط مفعول مقدم لـ (تدعوا)، و (ما) صلة، و (تدعوا) مجزوم بـ (أيا)، فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين<sup>(105)</sup>.

### 4. تقديم المفعول به في جملة (إن) الشرطية:

يعد هذا النوع من التقديم أكثر خلافاً بين النحويين وشاهده قوله تعالى: "أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا"<sup>(106)</sup>.  
"وفي هذه الآية اختلاف في قراءة (يَبْغُونَ)، فقرأ أبو عمرو، وَحَفَصٌ، وَيَعْقُوبُ، وَسَهْلٌ: يَبْغُونَ، بِالْيَاءِ عَلَى الْغَيْبَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: بِالتَّاءِ، عَلَى الْخَطِّابِ"<sup>(107)</sup>. "ومن قرأها بالتاء على تقدير: إن كنتم تبغون ديناً، أفغير دين الله تبغون؟"<sup>(108)</sup>، وَأَنْتَصَبَ: غَيْرٌ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ يَبْغُونَ، وَقُدِّمَ عَلَى فِعْلِهِ لِأَنَّهُ أَهَمُّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْإِنْكَارَ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْهَمْزَةِ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْمَعْبُودِ بِالْبَاطِلِ"<sup>(109)</sup>، فهنا تقدم المفعول (غير) على أداة الشرط المقدره وفعلها.

### 5. تقديم مفعول جواب الشرط على الجواب:

لم يجيز بعض النحويين تقديم مفعول جواب الشرط على الشرط إذا كان ما بعد الفاء مرفوعاً، وأجازوه إذا كان منصوباً وهذا مذهب سيبويه والكسائي<sup>(110)</sup>، ويجوز إذا كان فاعلاً لفعل محذوف مفسر بما بعده، وهذا رأي سيبويه دون الكسائي<sup>(111)</sup>، مستشهداً بقول الشاعر<sup>(112)</sup>:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسُّ مَنَا مَفْرَعًا

والشاهد فيه: "هو تقدم الاسم على الفعل المجزوم، وارتفاع الاسم (نحن) بإضمار فعل يفسره؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، وهذا التقديم يجوز في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ، بأن كان المشروط ماضياً"<sup>(113)</sup>.

إلا أن الفراء له رأي آخر وهو عدم الجواز مطلقاً في حالة الرفع والنصب، فيقول: "ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع تقول: إن عبد الله يقم يقم أبوه، ولا يجوز أبوه يقم، ولا أن تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجزاء، فخطأ أن تقول: إن تأتني زيداً تضرب"<sup>(114)</sup>، وهناك من أخذ بهذا الرأي عند وقوفه على قوله تعالى: "لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَرَأْسُنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا كَلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ"<sup>(115)</sup>.

بقوله: "كلما جاءهم رسول جملة شرطية وقعت صفة لرسلا، والراجع محذوف أي (رسول منهم بما لا تهوى أنفسهم... فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون) ناب عن الجواب، لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين... كأنه قيل: كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه"<sup>(116)</sup>.

وقد ورد التقديم أيضاً في قوله تعالى: "وَأَمَّا تُعْرَضُونَ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا"<sup>(117)</sup>، و ("ابتغاء) عند العكبري: مفعول له، أو مصدر في موضع الحال"<sup>(118)</sup>، "وهو من وضع المسبب موضع السبب، وذلك أن الأصل: وإما تعرضن عنهم لإعسارك"<sup>(119)</sup>.  
"و عند وقوف الزمخشري عند هذه الآية كان له رأيان في نصب (ابتغاء)<sup>(120)</sup>:

- إما أن يكون جواب شرط مقدّمًا عليه، أي: فقل لهم قولاً سهلاً ليناً وعدهم وعداً جميلاً، رحمة لهم وتطيباً لقلوبهم، ابتغاء رحمة من ربك .

- وإما أن يكون فعل شرط أي: إن فقد سبب الابتغاء والابتغاء مسبباً عنه، فوضع المسبب موضع السبب.

الا ان ابا حيان ردّ الرأي الأول بقوله: "وَمَا أَجَازَهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ مَا بَعْدَ فَأِ الْجَوَابِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهُ" (121).

و ردّ السمين الحلبي على ابي حيان بقوله: "وفي الردّ نظرٌ؛ لأنه قد ثبت ذلك، لقوله تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (122)؛ لأنّ (اليتيم) وما بعده منصوبان بما بعدَ فَأِ الجواب" (123).

### ثالثاً: تقديم معمول جواب القسم:

أختلف النحويون في هذه المسألة، فقد أجاز الفراء وأبو عبيدة (124). التقديم مطلقاً، وحجتهم ما ورد في قوله تعالى: "قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبْتَنِي قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ" (125). وجوز ابن مالك التقديم بشرط ان يكون المقدم جار ومجرور أو ظرف و ذلك بقوله: "إن تعلق بجواب القسم جار ومجرور أو ظرف جاز تقديمه عليه" (126)، واستشهد بسورة المؤمنين، ويقول الشاعر (127):

رضيحي لبانٍ تُدَيِّ أُمَّ تحالفاً بأسحم داجٍ عَوْضٌ لا نتفرّق،

الشاهد فيه قوله: "عَوْضٌ لا نتفرّق، أي: لا نتفرّق أبداً" (128)

"(عَوْضٌ) مقدم وهي هنا قسم، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل، فهو (معمول) للفعل (نتفرّق) (عامل)، وسبب التقديم هو تعلق جواب القسم بجار ومجرور، لذا وجب تقديمها على فعلها" (129).

وكانوا في الجاهلية يقسمون بأصنامهم بدليل قول الشاعر (130):

حلفتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابِ تُرْكُنَ لَدَى السَّعِيرِ

"وعَوْضٍ و السَّعِيرِ صنمان (131)، وَالْمَائِرَاتِ: هِيَ دِمَاءُ الدَّبَائِحِ حَوْلَ الْأَصْنَامِ (132)؛ إذ إن (عَوْضٍ) اسم صنم، معرب (133). وهو ما جرى مجرى القسم عند ابن حيان وذلك بقوله: وكثر حتى أجروه مجرى القسم فيحكم نحو: يمين الله لأفعلن، أو بالجر على تقدير حذف الحرف" (134).

ومنهم من منع التقديم مطلقاً، ومنهم الجمهور، فقد ذهبوا هنا الى "أن القسم وقع بين منفيين توكيدا لنفي المَحْلُوفِ عَلَيْهِ" (135). واستشهدوا بقول الشاعر (136):

أَجْلَآي لَا تَنْسُوا مَوَائِقَ بَيْنِنَا فَإِنِّي لَا وَاللَّهِ مَا زَلْتُ ذَاكِرًا،

والشاهد فيه عندهم هو وقوع القسم بين منفيين توكيدا لنفي المحلوف عليه (137).

وذهب السمين الحلبي إلى ما ذهب اليه المانعون عند وقوعه عند الآية معللاً ذلك: "إنّ اللام المتلقّى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: والله لأضربنّ زيداً، ولا يجوز: والله زيداً لأضربنّ" (138)

ومن المحدثين من يرى ان: "عما قليل: عن حرف جر وما زائدة وقليل مجرور بعن والجار والمجرور متعلقان بـ (يصبحن) أو بنادمين أو بمحذوف تقديره عما قليل ننصر فحذف لدلالة ما قبله وهو رب انصرني، واللام موطنة للقسم ويصبحن فعل مضارع ناقص والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين اسمها وهو مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال والنون المشددة نون التوكيد الثقيلة ونادمين خبر يصبحن" (139)، ومنه ما ورد في قوله تعالى: الآية: "وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قَاتِلٌمٌ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ" (140)

"والشاهد (لِإِلَى اللَّهِ) و تعدُّ اللام هنا موطنةً لجواب القسم، وهي في الأصل داخلةً على الفعل (تحشرون)، بينما يتعلّق الجار والمجرور (إلى الله) بالفعل ذاته كمعمولٍ مقدم" (141)، و الأصل في غير القرآن: "لتحشرون إلى الله، ولكن قُدِّم الجار والمجرور على الفعل الذي يعمل فيه، والآية بدأت بـ (الواو) العاطفة، ثم (اللام) الموطنة للقسم، ثم أداة الشرط (إن)، فعل الشرط: (متم أو قاتلتم) والجواب هنا محذوف دلّ عليه جواب القسم (لِإِلَى اللَّهِ تحشرون)؛ ومن ثم فإن الجار والمجرور (إلى الله) هو معمول للفعل الواقع في

جملة (جواب القسم) التي سدت مسد (جواب الشرط)"<sup>(142)</sup>، و "يَدُلُّ التَّقْدِيمُ عَلَى الإِعْتِنَاءِ بِالشَّيْءِ وَالْإِهْتِمَامِ بِذِكْرِهِ، كَمَا قَالَ سَبِيؤِيهِ: وَرَادَهُ حُسْنًا هُنَا أَنَّ تَأخَّرَ الفِعْلَ هُنَا فَاضْلَةٌ، فَلَوْ تَأَخَّرَ الْمَجْرُورُ لَفَاتَ هَذَا الْغَرَضُ"<sup>(143)</sup>.

#### رابعًا : تقديم معمول اسم الفعل عليه:

عُرف اسم الفعل تعريفات عدة الا ان أكثرها شمولاً ووضوحاً ودقة هو: "اسم ينوب عن فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، ويعمل عمله من غير أن يقبل علامته ويتأثر بالعوامل، ويمتاز عن الفعل الذي هو بمعناه بأنه أقوى منه في الدلالة على أداء المعنى وإبرازه كاملاً مع إيجاز في اللفظ أحياناً؛ لالتزامه صورة واحدة، لا تتغير غالباً مع الأفراد والتذكير وفروعهما"<sup>(144)</sup>.

لقد اختلف النحويون في أسماء الأفعال، فقال بعض البصريين: "إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية"<sup>(145)</sup>، "وتعليقهم في ذلك انها تدل على الحدث والزمان الا انها لا تتصرف ك (ليس وعسى)"<sup>(146)</sup>.

وعدها جمهور البصريين أسماء حقيقية "واختلف في مسماها قيل مدلولها لفظ الفعل لا حدث ولا زمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقيل هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الفعل وهو معنى الطلب في الأمر أو معنى التوفوع بالمُشَاهَدَةِ وَدَلَالَةِ الْحَالِ فِي غير الأمر فَتَبِعَهُ الزَّمَانُ"<sup>(147)</sup>.

لقد جوز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل الوارد للإغراء على الفعل ومنها "عليك، ودونك، وعندك)، نحو قولنا: (زيداً عليك، عمراً عندك، وبكرًا دونك)"<sup>(148)</sup>، وكان دليلهم في ذلك هو قوله تعالى: "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ"<sup>(149)</sup>، والتقدير عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ، أي الزموا، واستشهدوا بقول الشاعر<sup>(150)</sup>:

يا أَيُّهَا المَائِخُ دَلُّوِي دُونِكَا      إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونِكَا

الشاهد: " (دلوي دونك)؛ إذ استدل به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه"<sup>(151)</sup>، فإن قوله: " (دونكا) اسم فعل، ودلوي مفعول به لاسم الفعل دونك ، والتقدير: دونك دلوي"<sup>(152)</sup>، " وجوز ابن مالك إعمالها مضمره وخرج عليه هذا البيت فجعل (دلوي) مفعولاً بـ (دونك) مضمرًا لدلالة ما بعده عليه"<sup>(153)</sup>.

وذهب ابن هشام الى عدم الجواز بقوله: "ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وذلك لضعفه لعدم تصرفه"<sup>(154)</sup>.

وهذا هو الدليل النقلى للكوفيين، أما دليل القياس عندهم فهو الإجماع على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، فقد عرفها النحويون بانها "اسم يقوم مقام الفعل في المعنى والزمن والعمل"<sup>(155)</sup>، فعندما نقول: " عليك زيداً أي الزم زيداً، وإذا قلت (دونك بكرًا) أي خذ بكرًا... "<sup>(156)</sup>، وبما انها نابت مناب الفعل، فجاز تقديم معموله عليها وكذلك ما نابت عنه، فضلا عن انها واقعة موقع الأمر، فقولك: عليك زيداً في معنى الزم زيداً، ويجوز قولك: زيداً الزم<sup>(157)</sup>.

بينما كان للبصريين رأي مخالف؛ إذ انهم لا يجيزون تقديم معمولها عليها، وحجتهم "أن هذه الألفاظ فرغ على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها... إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تتحط عن درجات الأصول"<sup>(158)</sup>، وذهبوا في تأويل الآية على عدة أوجه منها:

الأول: ذهب الزجاج إلى أن : "كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن معنى قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) كتب الله عليكم هذا كتاباً"<sup>(159)</sup>.

الثاني: "جواز توجيه النصب في الآية على أنه مفعول به لفعل أمر محذوف وجوباً (تقديره: الزموا)، وجاءت (عليكم) لتوضيح هذا المعنى لا لتعمل فيه، والسبب في منع كون (عليكم) هي العامل هو أن أسماء

الأفعال شابته الحروف في الجمود، والقاعدة النحوية تقضي بأن العامل غير المتصرف لا يتقدم معموله عليه، فلا يقال: (زيداً عليك) كما يقال: (زيداً لزم)" (160).

وأما البيت الشعري، فقد حملوه على عدة أوجه اعرابية:

**الوجه الأول:** "دلوي مُبتدأ ودونك ظرفاً لآ اسم فعل أي: دلوي قدامك فخذها فدونك ظرف خبر المُبتدأ" (161)، وفي هذا نظر؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه (162).

**الوجه الثاني:** "يجوز أن يكون (دلوي) في موضع نصب بإضمار خذ دلوي، فيكون مفعولاً به للفعل المقدر وهو (خذ)" (163).

**الوجه الثالث:** " (دلوي) مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله، والرابط ضمير منصوب بدونك محذوف، والتقدير: دلوي دونك، كما تقول: دلوي خذ" (164).

**الوجه الرابع:** أن يكون دلوي خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذا دلوي، (165)، ثم قالوا: إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة، فليكن هذا البيت شاذاً إن لم تقبلوا تأويله (166).

وخطأ ابن يعيش حجة الكوفيين من السماع والقياس بقوله: "وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه، لأننا نقول (دلوي) رفعاً بابتداء، والظرف الخبر كما تقول: دلوي عندك، وأما القياس الذي ذكره فليس بصحيح لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع" (167).

وأيدهم ابن هشام بعدم الجواز بقوله: "لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافاً للكسائي وذلك؛ لضعفه بعدم التصرف؛ ففي مثل: عليك نفسك؛ لا يصح في الغالب أن يقال: نفسك عليك، وفي عملها عمل الفعل الذي تنوب عنه، وفي أن معمولاتها لا تقدم عليها" (168).

#### خامساً. تقديم معمول معمول أن عليها:

"يذهب جمهور البصريين إلى منع تقديم معمول الفعل المنصوب ب(أن) المصدرية عليها؛ بوصفها حرفاً مصدرياً، وما بعدها يمثل صلة لها، ولما كان معمول يُعد من تمام هذه الصلة ومكملاتها، فقد جرى عليه حكمها في وجوب التأخير؛ إذ إن القاعدة تقتضي أن ما لا يتقدم أصله (وهي الصلة) يمتنع بالتبعية تقدم فرعه (وهو معمول) فلا تقول: طعامك أريد أن أكل، ولا: أريد طعامك أن أكل" (169).

وذهب الكوفيون إلى التجويز، ومنهم الفراء، فيمكن القول: طعامك أريد أن أكل و طعامك عسى أن أكل (170)، واستشهد بقول الشاعر (171):

رَبِّيئُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا      كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَا

والشاهد فيه قوله: "بالعصا أن أُجَلِّدَا (ف) العصا معمول أُجلد وهي معمول (أن)" (172).

وكان رد الجمهور على الاستشهاد بهذا البيت هو "أنه نادر لا يقاس عليه لقلته وبعده عن القياس، وأولوه بـ (كانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَا)، فحذف العامل الأول لدلالة الثاني عليه" (173)، "وعند ابن جني فيه نظر؛ إذ أن معناه: كان جزائي أن أُجلد بالعصا، فإن قدمه على هذا التقدير خطأ؛ لأن الباء في صلة أن، ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصول، ولكنه جعل الباء تبييناً" (174)؛ إذ إن القياس عندهم هو: " (أن) حرف مصدري، ومعمولها صلة لها، ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لا تتقدم صلتها عليها، كذلك لا يتقدم معمول صلتها" (175).

ورد ابن مالك على الفراء بقوله: "ولا يتقدم معمولها عليها خلافاً للفراء، ولا حجة فيما استشهد به لندوره وإمكان تقدير عامل مضمّر" (176)، ومما يؤكد رأي الفراء قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا" (177)، فالشاهد (أن يَضْرِبَ)، ان من أوجه (ما) هنا هي:

- أما ان تكون زائدة مؤكدة كأنه قال: ان الله لا يستحي ان يضرب بعوضة مثلاً، ومثلاً بعوضة.

- أو ان تكون نكرة، فيكون المعنى: "ان الله لا يستحي ان يضرب شيئاً مثلاً، وكان (بعوضة) في موضع وصف شيء كأنه قال ان الله لا يستحي ان يضرب شيئاً من الأشياء بعوضة فما فوقها، والقول الأول ما ذهب اليه الجمهور" (178)، والمعنى عند الفراء: ان الله لا يستحي ان يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها (179)، وعلى هذا المعنى فإنه يجيز ان يتقدم معمول معمولها (أن) عليها.

### النتائج:

- بناءً على ما جاء في البحث حول مسائل (تقديم المعمول)، يمكن ان نلخص أبرز ما توصلنا اليه في النقاط الجوهرية الآتية:
- خلص البحث إلى أن قبول أو رفض تقديم المعمول على عامله يعتمد كلياً على رتبة العامل، فالأفعال المتصرفة (مثل كان) تسمح بتقديم المعمول، بينما الأفعال الجامدة (ليس، عسى، نعم، بئس) تضعف عن ذلك لشبهها بالحروف.
  - لم يكن للبصريين دليل على اثبات ما ذهبوا اليه من تقديم معمول خبر (ليس) عليها سوى آية وبيت شعري، وهذا يدل على ضعف القاعدة النحوية التي اعتمدوا عليها، في اثبات حجتهم.
  - اثبت البحث ان قاعدة "تَقَدُّمُ المَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِتَقَدُّمِ العَامِلِ" التي قال البصريون بها غير مطرده، ويمكن ردها بالشواهد النحوية القرآنية التي تقدم فيها المعمول ولم يتقدم معه العامل منها قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} سورة الفاتحة: 5، سورة السجدة: 24.
  - وجد البحث - وعند مناقشة آراء النحويين من كلا المدرستين - ان الرأي الراجح في مسألة التقديم هو ما ذهب الكوفيون اليه، مؤكداً ذلك بالقاعدة النحوية التي انطلقوا منها الا وهي قاعدة ان الفعل أقوى من الحرف التي اتفق عليها الطرفان.
  - منع البصريون مطلقاً تقديم التمييز على عامله، فكانوا يعدون أن أي تقديم للتمييز في الشعر يُعد (ضرورة شعرية) لا يُفاس عليها، وفي النثر يُعد (خطأ لغوياً)، على الرغم من كثرة وروده في الشعر العربي .
  - لقد كانت حجة الكوفيين في جواز تقدم معمول اسم الفعل عليه النقل والقياس وهي حجة قوية بحد ذاتها، بينما كانت حجة البصريون في المنع هي أن اسم الفعل (فرع) عن الفعل، والفرع لا يتصرف تصرف الأصل.
  - استدل النحويون على أن اللام (لام الجواب) إذا دخلت على المعمول، جاز تقديمه على عامله.
  - لا يمتنع تقديم المفعول به على عامله إلا إذا وُجد منصوب آخر تقدم على الفاء غير المفعول به، فحينها يسقط وجوب تقديم المفعول به بعينه لوجود ما يفصل بين (أما) والفاء.
  - انقسم النحويون مسألة تقديم معمول خبر (ليس) على (ليس)، تبعاً لانقسامهم في تقديم الخبر ذاته، فمن نظر إلى ملامح الجمود في (ليس) وشبهها بالحرف مَنَع التقديم لضعف العامل، ومن نظر إلى أصالتها الفعلية أجاز التقديم.
  - التوسع في (الظرف والجار والمجرور) أظهر البحث أن النحويين يتسامحون في تقديم "الظرف والجار والمجرور" ما لا يتسامحون في غيرهما "كالمفعول به الصريح" والسبب أن الظرف له قدرة على "الاستقرار حيث لا يقع عامله"، وهذا يفسر ورود بعض الشواهد القرآنية التي ظاهرها التقديم.
  - ثبت أن مذهب الكوفيين يرتكز على قوة السماع والنقل، فهم لا يؤولون النصوص بل يأخذون بظاهرها، مما جعل حجتهم قوية بحد ذاتها، وإن كانت تخالف (منطق القياس) عند البصريين.
  - رغم أن (ليس) هي المقياس للجمود، إلا أن البحث أثبت أنها تظل (أعلى رتبة) من (نعم، وبئس، وفعل التعجب)؛ لأنها تقبل علامات الفعلية (كالتاء).

### روافد البحث:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب. محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت 695هـ)، تحقيق: يحيى مراد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، سنة النشر 1425هـ/2004م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير ودار الفارابي - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ .
- إعراب القرآن وبيانه محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ .
- الانصاف: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، وسمّى عمّله: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- البحر المحيط ، محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، بعناية: صدقي محمد جميل العطار (ج ١ و ١٠) - زهير جعيد (ج ٢ إلى ٧) - عرفان العشا حسونة (ج ٨ إلى ١٠)، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي (ت ١٣٩٩ هـ) ، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفي، أبو البقاء العكبري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت ١٤٣٦ هـ)، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة النشر: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .
- التوقيف على مهمات التعاريف عبد الرؤوف بن المناوي (٩٥٢ - ١٠٣١ هـ)، تحقيق: د عبد الحميد صالح حمدان، الناشر: عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- جامع الدروس العربية مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت ١٣٦٤ هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، محمود صافي (طبعة مزيدة بإشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد)، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت الطبعة: ١ لثالثة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥ هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم، دمشق .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١ هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- ديوان الأقبش الأسدي المغيرة بن عبد الله بن معرض بن عمر الأسدي (ت 80 هـ) تحقيق: محمد علي دقة ، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١997 م .
- ديوان زهير، زهير بن أبي سلمى الناشر: دار الكتب العلمية، 2008م.
- ديوان القطامي عُمير بن شُييم بن عمرو بن عبّاد، من بني جُثَم بن بكر، أبو سعيد، التغلبي الملقب بالقطامي، شاعر غزل فحل، تحقيق محمود الربيعي ، 2020 م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩ هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي 686 هـ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس - ليبيا، تاريخ الطبع: 1395 - 1975 م
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.
- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- شرح المفصل للزمخشري يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المقدمة الأزهرية، للشيخ خالد الأزهرى (ت 905هـ)، تحقيق: أحمد إبراهيم العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- شرح عصام على كافية ابن الحاجب عصام الدين إبراهيم ابن عربشاه الإسفراييني تحقيق: الدكتور محمد باسل عيون السود، الناشر دار الكتب العلمية، 2019
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (٨٩٩ - ٩٧٢ هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمنورة جامعة الملك عبد العزيز، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- المبهج في القراءات السبع: سبط الخياط البغدادي عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله (ت 541 هـ) تحقيق: سيد علي كسروي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1971م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)
- المسائل الحليبات، أبو علي الفارسي (المتوفى ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هندأوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ] - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى، د.ت.
- معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي مؤسسة الرسالة - دار الفرقان، تاريخ النشر 1405 - 1985 م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون (ت ١٤٠٨ هـ) ، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢ هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م)
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر (الأستاذ بكلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر)، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني (الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالشرقية - جامعة الأزهر)، د. عبد العزيز محمد فاخر (الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بجامعة الملك فيصل بتشاد)، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت، د. ت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٥٣٩٢ هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤ م.
- نحو المعاني، عبد الستار الجواربي، (بلا. ط)، مصطفى قانصو للتجارة والطبع- بيروت 2006 م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر .

## لهوامش:

- (1) مقاييس اللغة: 65/ 5.
- (2) لسان العرب: 469/١2.
- (3) دلائل الاعجاز: ١06/١.
- (4) مقاييس اللغة: 145/4.
- (5) القاموس المحيط مادة (ع م ل) ، ص 1032.
- (6) شرح كتاب الحدود في النحو: ١73.
- (7) التوقيف: 234.

- (08). جامع الدروس العربية: 3/ 275.
- (09). معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 150.
- (10). الكتاب: 3/1.
- (11). ينظر نحو المعاني: 26..
- (12). معاني النحو: 150/1 .
- (13). ينظر أوضح المسالك: 115/2.
- (14). سورة غافر: 81.
- (15). سورة الإسراء: 110.
- (16). ينظر اعراب القرآن وبيانه: 5/ 461 .
- (17). ينظر حاشية الصبان ٤ / ٧٩، شرح الأشموني ٤ / ٨٤، شرح التصريح ٢ / ٢٨٠.
- (18). سورة الإسراء: 17.
- (19). ينظر اعراب القرآن للدعاس: 253/2.
- (20). البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ص ٣٠.
- (21). ينظر المقاصد النحوية: 4/ 2002.
- (22). ينظر جامع الدروس العربية: 6/3.
- (23). سورة الفاتحة: 5.
- (24). ينظر شرح ابن عقيل: 97/2، واعراب القرآن وبيانه: 14 / 1.
- (25). ينظر شرح الأشموني ٢ / ٥٥ - ٥٦.
- (26). سورة الضحى: 9.
- (27). سورة المدثر: 3.
- (28). ينظر حاشية الصبان: 79 / 2.
- (29). سورة الزمر: ٦٦.
- (30). أوضح المسالك: 115/2، وينظر شرح التصريح: 418/١.
- (31). ينظر شرح الرضي على الكافية: 1 / 418، شرح ابن عقيل: ١ / ١٦٥، جامع الدروس العربية: 6/3، معاني النحو 49/2.
- (32). ينظر تمهيد القواعد: 1125/3.
- (33). المسائل الحلييات: 280.
- (34). الانصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١30.
- (35). شرح المفصل: 4/ 370.
- (36). سورة هود: ٨.
- (37). الانصاف: ١ / ١30.
- (38). اعراب القرآن وبيانه: 315/4.
- (39). البيت بلا نسب في البحر المحيط: 6/ ١27، والدر المصون: 2 / 292.
- (40). المسائل الحلييات: 280.
- (41). التبيان: 2 / 690.
- (42). الكتاب: 36/2.
- (43). الكتاب: 57/١.
- (44). شرح المقدمة المحتسبه: 2/ 305.
- (45). ينظر: همع الهوامع: ١ / 429-430.
- (46). شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 369.
- (47). ينظر الإرشاد الى علم الاعراب: ١53.
- (48). ينظر: جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني: 1 / 55 .
- (49). الانصاف: ١ / ١30.
- (50). ينظر: أوضح المسالك : 241/1.
- (51). التبيان في اعراب القرآن : 2 / 690.
- (52). ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 201.
- (53). ينظر شرح ابن عقيل: 1 / 278.
- (54). تسهيل الفوائد: 98.

- (55). ينظر تمهيد القواعد: 4/ 2028.
- (56). سورة إبراهيم: ١٨.
- (57). سورة الإنسان: ١٠.
- (58). الكتاب: ١/ 230.
- (59). البيت من البسيط ومجهولة القائل في الكتاب: ١/ ١٦١، والمقتضب: ٤/ ٣٣١.
- (60). ينظر شرح التسهيل: 2/ 244.
- (61). سورة سبأ 33.
- (62). ينظر حاشية الصبان: 2/ 358.
- (63). البيت لم ينسب الى قائله في الكتاب: ١/ ١٨١ ولا في الخزانة: 4/ 235.
- (64). ينظر الكتاب: ١/ ١٨١ وشرح الشواهد: 2/ 96.
- (65). شرح الأشموني: 2/ 208.
- (66). سورة البقرة: 226.
- (67). ينظر شرح ابن عقيل: 3/ 43 والبحر المحيط: 2/ 448.
- (68). البيت للأقيشر الأسيدي في ديوانه ص ٦٠.
- (69). المقاصد النحوية: 3/ 1405.
- (70). سورة الضحى: ٩-١٠.
- (71). ينظر اعراب الدعاس: 3/ 454.
- (72). ينظر: شرح السيرافي: 2/ 5.
- (73). ينظر الانصاف: 1/ 131 والتبيين عن مذاهب النحويين: 321.
- (74). معاني النحو: 1/ 29.
- (75). ينظر أسرار العربية، ص 123.
- (76). ينظر الكتاب: 1/ 33 - 35.
- (77). ينظر شرح ابن عقيل: 1/ 324 في حديثه عن (ما) المشبهة بليس وشروط عملها، و1/ 1262 في حديثه عن (كان).
- (78). ينظر أسرار العربية، ص 123 - 125.
- (79). ينظر: الخصائص 1/ 146.
- (80). ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين 394 و الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٨٢٨ - ٨٣٢.
- (81). البيت من البحر الطويل، ينظر: ديوانه ص ٢٩٠.
- (82). ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨٩، ٣٩٠.
- (83). تمهيد القواعد: 5/ 2390.
- (84). ينظر المقتضب 3/ ٣٦، والإنصاف 2/ ٤٣٩.
- (85). البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 55، ومغني اللبيب 602.
- (86). ينظر شرح الشواهد النحوية: 3/ 58.
- (87). البيتان من بحر الطويل، وهما لربيعة بن مقروم الضبي، الشاعر الإسلامي، حاشية الصبان: 2/ ٢٠٢.
- (88). ينظر: شرح الشواهد: ١/ ١35.
- (89). البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/ ١؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٤٨؛ والمقاصد النحوية 3/ ٢٤.
- (90). ينظر شرح الشواهد: 2/ 232.
- (91). البيت من الطويل، وهو بلا نسب في المعجم المفصل 3/ 49١.
- (92). المقاصد النحوية: 3/ ١١86.
- (93). سورة غافر: 81.
- (94). سورة الأعراف: 178.
- (95). ينظر شرح التصريح 1/ 4١8.
- (96). سورة غافر: ٨١.
- (97). ينظر شرح الأشموني: ١/ ١53.
- (98). المساعد على تسهيل الفوائد: 3/ ١63.
- (99). المقتضب: 3/ ١77.
- (100). معاني القرآن للفراء: 3/ ١77.
- (101). سورة الأحزاب: 61.



- 102(). الكشاف: 99/5.
- 103(). اعراب القرآن وبيانه محيي الدين: 49/8.
- 104(). سورة الإسراء: 110 .
- 105(). ينظر شرح التصريح 418/1، شرح الأشموني: 1/ 153 والدر المصون: 2/162.
- 106(). سورة آل عمران: 83.
- 107(). ينظر المبهج في القراءات السبع: 2/ 157.
- 108(). ينظر الكشاف: 1/ 380 .
- 109(). البحر المحيط: 3/ 246.
- 110(). ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 620.
- 111(). ينظر: الكتاب 3/ 114 .
- 112(). البيت من الطويل، وهو لهشام المري في خزنة الأدب 9/ 38، وشرح أبيات سيبويه 2/ 89.
- 113(). شرح الشواهد: 2/ 79.
- 114(). معاني القرآن: 1/ 422.
- 115(). سورة المائدة: 70.
- 116(). الكشاف 1/ 662.
- 117(). سورة الإسراء: 28.
- 118(). التبيان في اعراب القرآن: 2/ 818.
- 119(). الدر المصون: 7/ 345.
- 120(). ينظر الكشاف: 2/ 662.
- 121(). البحر المحيط 7/ 41.
- 122(). سورة الضحى الآية: 9.
- 123(). الدر المصون: 7/ 345.
- 124(). ينظر معاني القرآن للفراء: 1/ 155، واعراب القرآن للنحاس: 3/ 474، وشرح المفصل: 3/ 139.
- 125(). سورة المؤمنون: الآيتان 39، 40.
- 126(). شرح التسهيل: 3/ 218.
- 127(). البيت للأعشى في ديوانه 275، يمدح المحلق.
- 128(). المساعد في تسهيل الفوائد: 2/ 327.
- 129(). ينظر المغني ص 101 ولسان العرب: 4/ 366.
- 130(). البيت من بحر الوافر وهو لرثيد بن رَمِيض العنزي، وهو شاعر جاهلي مخضرم من قبيلة بكر بن وائل في لسان العرب 4/ 366 مادة (سَعَزَ) وبلا نسبة في خزنة الأدب 7/ 140، 143 و المغني: 201 .
- 131(). المقاصد النحوية: 1/ 467..
- 132(). ينظر لسان العرب: 4/ 366 .
- 133(). شرح الشواهد: 1/ 546..
- 134(). ارتشاف الضرب: 3/ 1425.
- 135(). همع الهوامع: 2/ 494.
- 136(). البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في همع الهوامع 2/ 44، والمعجم المفصل: 3/ 136.
- 137(). ينظر شرح الشواهد: 1/ 529..
- 138(). الدر المصون: 3/ 288.
- 139(). اعراب القرآن وبيانه: 6/ 515.
- 140(). سورة آل عمران: 158.
- 141(). ينظر الدر المصون: 3/ 459.
- 142(). ينظر اعراب القرآن وبيانه: 2/ 86، والجدول في اعراب القرآن: 2/ 352.
- 143(). البحر المحيط: 3/ 406.
- 144(). أوضح المسالك: 4/ 78.
- 145(). شرح الأشموني: 3/ 91.
- 146(). شرح ابن عقيل 1/ 27.
- 147(). همع الهوامع: 3/ 104.
- 148(). ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 184.

149. سورة النساء: ٢٤.  
150. الرجز لجارية من بني مازن في المقاصد النحوية 4/ 178 ، وخزانة الأدب: 6/ 205، والمعجم المفصل: 11/ 260.  
151. ينظر ارتشاف الضرب: 3/ ٢١٥، وشرح الكافية الشافية 3/ ١٣٩٤.  
152. المقاصد النحوية: 4/ ١789، وشرح الشواهد الشعرية: 2/ ١94.  
153. ينظر شرح التسهيل: 2/ ١37.  
154. أوضح المسالك: 4/ 86.  
155. شرح المقدمة الأزهرية: 92.  
156. الانصاف: 1/ ١85.  
157. ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: 375.  
158. الانصاف: 1/ ١85.  
159. معاني القرآن للزجاج: 2/ 36..  
160. ينظر معاني القرآن للزجاج: 2/ 36، والتبيين عن مذاهب النحويين: 375.  
161. ينظر معاني القرآن للزجاج: 2/ 37، وخزانة الأدب: 6/ 20١.  
162. شرح التصريح: 2/ 29.  
163. ينظر: معاني القرآن للزجاج: 2/ 37.  
164. ينظر معاني القرآن للزجاج: 2/ 37، والانصاف: 1/ ١85، وهمع الهوامع: 3/ ١03.  
165. ينظر: معاني القرآن للزجاج: 2/ 37، الانصاف: 1/ ١85.  
166. ينظر همع الهوامع: 3/ ١04.  
167. شرح المفصل: 1/ 288.  
168. أوضح المسالك: 4/ 86.  
169. ينظر همع الهوامع: 2/ 362.  
170. معاني القرآن: 2/ 56.  
171. الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ ٢٨١.  
172. ينظر شرح ابن عمام على الكافي: 537.  
173. المقاصد النحوية: 4/ 1896.  
174. المنصف لابن جني: 130.  
175. حاشية الصبان: 3/ 416.  
176. شرح التسهيل: 4/ ١٢.  
177. سورة البقرة: 26.  
178. ينظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 59، معاني القرآن للزجاج: 1/ ١04.  
179. ينظر معاني القرآن للفراء: 1/ 22.